ظاهرة الجريمة،قراءةٌ في الأبعاد والتحديات.

د. سامية قطوش.
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا.
جامعة البليدة -2-

ملخص:

الجريمة ظاهرة اجتماعية متفشية في معظم دول العالم لأسباب تبدأ من الخلية الأولى في المجتمع وهي الأسرة وما تعانيه. ومن الظروف البيئية والاجتماعية و الاقتصادية.وكغيرها من الظواهر العالمية الأخرى تطورت الجريمة بفعل التغير الاجتماعي. الجريمة ظاهرة اجتماعية متفشية في معظم دول العالم لأسباب تبدأ من الخلية الأولى في المجتمع وهي الأسرة وما تعانيه .. ومن الظروف البيئية والاجتماعية و الاقتصادية أو أفرزت للوجود أشكال وممارسات من نوع جديد انعكست على المجتمع ككل.

Résume:

Le crime désigne la catégorie des infractions les plus graves, catégorie plus ou moins vaste suivant les pays et systèmes juridiques .

Le crime est un fait social qui n'épargne aucune société humaine. Mais l'universalité du phénomène n'exclut pas son évolution. La démographie, l'urbanisation, le développement économique, le changement social sont autant de facteurs qui conditionnent les variations dans la criminalité.

مقدمة:

تعتبر الجريمة سلوك يعاقب عليه القانون، كما أنها ظاهرة اجتماعية يمكن أن تقرأ من خلال مختلف العوامل الاقتصادية، الاجتماعية،الأخلاقية، ولعلّ للتنشئة الاجتماعية الأثر الأكبر في هندسة معالم وجغرافية هذه الظاهرة، والحقيقة أنّنا نشهد تطوراً رهيباً للفعل الإجرامي، ابتداءً من السلوكات الانحرافية الأولى إلى عصابات "المافيا"الكبيرة التي تمتد جذورها ويدها إلى مواقع ومواطن لا يعيها إلاّ أبطالها، خاصة في زمن العولمة التي باتت هذه الظاهرة من أخطر مظاهرها في ضوء المتغيرات والمشاريع الكونية الجديدة التي تفرض نفسها بقوة في العالم أجمع، والتي تتجلى أيضا انعكاساتها في مختلف مظاهر القرصنة على الفرد والمجتمع، وعليه وإن كانت هذه القرصنة بمفهومها الضمني والمعلن تعني تفشي مفاهيم العنف والعدوانية عند أبنائنا وفي مجتمعاتنا من خلال مختلف الإغراءات التي تتفنن العولمة في توظيفها عبر وسائل الإعلام والاتصال، فإنّه لابد من دق ناقوس الخطر، ولابدّ أيضا من تبني مواقف جديدة حيال مختلف مظاهر هذه القرصنة على خصوصياتنا وتقاليدنا وقيمنا الاجتماعية الأصيلة.

1- تعريف الجريمة:

1-1-**التعريف القانوني**:الجريمة في معناها العام هي كل فعل يصدر من إنسان يقابله نص قانوني يعاقب على هذا الفعل بنص صريح من قانون العقوبات، فالتصرف الإداري من شخص ما يخرج عن نطاق الأفعال المباحة يعتبر تصرف إجرامي إذا صدر من إنسان عاقل غير مجنون"[1].

1-2-**تعريف الجريمة عند علماء المسلمين**:أشهر تعريف للجريمة هو ما ذكره الإمام الماوردي في السياسة الشرعية بأنها: "محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز"، ونفهم من هذا التعريف ما يلي:

- أن الفعل المجرم محرم في الشرع، وعليه فلا يصدق اسم الجريمة على الأفعال المباحة بالنص أو بالأصل.
- أن هذه الأفعال المحظورة وضعت لها عقوبة منصوص عليها إما بالحدّ بأن تكون العقوبة مقدرة ومحددة شكلا ومعنى، أو بالتعزيز بأن تترك للمحاكم أو للقاضي يوقعها شروط وضوابط، ويتحصل من ذلك أن المحظورات غير المنصوص على عقابها لا تعد جرائم حتى وإن كانت حراما كالغيبة والنميمة وأكل الربا."[2]

1-3-**تعريف الجريمة عند علماء الاجتماع و الاخلاق**: يربط هذا التعريف الجريمة بمخالفة القيم التي استقرت في وجدان الجماعة، فكل سلوك خالف هذه القيم عد جريمة، كما يربطها أيضا بمصالح الجماعة الأساسية، فكل فعل ضار بمصالح الجماعة الأساسية فهو جريمة، وبالتّالي يكون مناط تكييف

الفعل بأنه إجرامي من عدمه ليس بكونه منصوصا عليه في نص تشريعي وإنما بمبادئ الأخلاق والقيم الاجتماعية التي تسود الجماعة."[3]، كما ذهب فريق آخر من علم الاجتماع ومنهم " أنريكو فيري" وهو أحد أقطاب المدرسة الوضعية، وجريسبيني" أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع، و لم يبتعد دور كايم عن هذا التعريف عندما قال بأن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة..."[4].

2 - الجريمة كظاهرة اجتماعية:

يتّضح لنا ممّا سبق أن الجريمةَ تتخذ معنا نسبيا، ذلك أن ما يعتبر في بعض المجتمعات جريمة أو فعلا إجراميا لا يكون كذلك بالضرورة في مجتمعات أخرى، فالزّنا مثلاً هو في بعض المجتمعات جريمة، بينما ليس كذلك في مجتمعات أخرى، كما أن الطّرح في نفس الظاهرة قد يتباين بوضوح عند ما يتعلق بأشخاص بالغين أو أطفال قاصرين، حيث أنّ "الزنا" قد يصنف فقط في خانة الإجرام عندما يقع أمره على الفئة الأخيرة، ومهما اختلفت التعريفات تبقى "الجريمة" على كل حال ظاهرة اجتماعية، حيث يعرفها "راد كليف براون" بأنّها "خرق للعادات تثير طلب تطبيق أو أعمال العقوبات الجنائية." ويعرفها:"توماس" و"زنانيكي" من منظور علم النفس الاجتماعي بأنها: فعل مضاد للجماعة كوحدة متضامنة.

نستنتج من مثل هذه التعريفات الوضعية ضرورة توافر عناصر ثلاثة في أيّة جريمة وهي:

- قيمة تقدرها الجماعة أو جزء من الجماعة له أهميته السياسية.
- عزلة أو صراع ثقافي أو ثقافة فرعية تعد ثقافة انحرافية من المنظور الثقافي العام،حيث لا يقدر أفرادها هذه القيم، وبالتّالي لا يحترمونها بل ينتهكونها.
- قيام أعضاء المجتمع أو ممثليهم بمقاومة هذا الانتهاك للقيم التي يوجد إجماع ثقافي حول احترامها وضرورة الحفاظ عليها.

وهذه المتغيرات تتداخل عند "سوذرلاند" و " كريسي" وغيرهم لتكون ما يطلق عليه ظاهرة "الجريمة".[5]

3 - الأبعاد السوسيولوجية لظاهرة الجريمة:

3 - 1 - البعد السوسيواجتماعي: نحاول من خلال هذا البعد قراءة ظاهرة الجريمة من خلال ارتباطها بمختلف العوامل الاجتماعية من جهة، ومن خلال أيضا كونها انعكاس للتاريخ الاجتماعي للفرد، حيث سنركز في هذا المضمون على النقاط التالية:

أ - **الجريمة والتنشئة الاجتماعية:** يؤكد الباحث الأنثربولوجي "كاردنر" Kardinerالدور الهام الذي تلعبه ما يطلق عليه النظم الأولية في تشكيل الشخصية الأساسية ويقصد بالنظم الأولية أساس التنشئة

الاجتماعية السائدة داخل ثقافة معينة، ويقصد بالتنشئة الاجتماعية ذلك التأثير الذي يقع على الطفل من بيئته الاجتماعية لتشكيله تشكيلا عقديا وثقافيا وإعداده للحياة داخل مجتمعه. ويقصد بالشخصية الأساسية ذلك البناء السيكو-اجتماعي العام الذي يتشابه فيه الأفراد بحكم نشأتهم في ظلّ عقيدة واحدة وثقافة واحدة أو خضوعهم لمؤثرات ثقافية واحدة"[5].

يؤكد علماء النفس والاجتماع معا الدور الحيوي الذي تلعبه الأسرة كأولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي لها الدور المباشر والأكثر تأثيرا على شخصية الأفراد، حيث تضمن نوعية القيم والمعايير التي يتبناها هؤلاء وتتضح بالموازاة مع ذلك سمات الشخصية واتجاهاتها والتي لا تكون إلا انعكاس لاتجاهات الآباء وأساليبهم في تنشئة الأبناء.هذه العوامل التي ما من شك في أنّها تحدد اتجاهات الأبناء نحو الذات والآخر، سواء كان هذا الآخر أفراد آخرين من حوله أو المجتمع الذي ينتمي إليه، ولا شكّ أنّ لهذه العوامل الأهمية الأولى في تحديد اتجاهات الطفل نحو السلطة والمجتمع والحق والواجب والفضيلة والرذيلة وفي تصوره لذاته ولدوره وللآخرين، كما أن هذه العوامل هي التي تحدد النماذج السلوكية للأفراد ونماذجهم القيمة الموجهة لأفعالهم."[7]، والحقيقة أنّ كل هذه المتغيرات تكون إذن ذات علاقة كبيرة بالانحراف أو الاستواء الفكري والسلوكي من حيث الفارق الذي يمكن أن تصنعه عند الأبناء. وهذا يعني أن طبيعة التنشئة الاجتماعية المتلقاة هي محور التمفصل من بين الانحراف والاستواء بشكل عام.

ب- **الجريمة والوراثة الاجتماعية**:يتّجه أنصار الاتجاه الاجتماعي إلى تفسير الانحراف في ضوء طبيعة الظروف التي يعايشها الشخص، فالسلوك الإنحرافي شأنه شأن أي سلوك هو سلوك متعلم يكتسبه الفرد من خلال كافة العمليات التي يطلق عليها التنشئة الاجتماعية خاصة داخل الأسرة، فالمجرم لا يولد مجرماً، ولكن تصبغه ظروف بيئته الاجتماعية الفاسدة، فالطفل الذي ينشأ في أسرة منحرفة، ويخالط باستمرار منذ صغره أناسا منحرفين فإنّه سوف يتأثر بلا شك فكرا وممارسة بعناصر هذه الثقافة الإجرامية التي شكلته، وهذا هوما ما يطلق عليه البعض "الوراثة الاجتماعية" وهي وراثة تتناقل من خلال المعاشرة والمخالطة والاحتكاك الثقافي المستمر وليس من خلال الجينات البيولوجية. هذا وقد كشفت بعض الدراسات التي قام بها بعض علماء الاجتماع مثل " ماي" و" هاتشورن" عن أن مزاج الأطفال وأحكامهم التقديرية تتفق بنسبة 45 % مع والديهم، وبنسبة 35 % مع الأصدقاء المتصلين بهم، وبنسبة 3 % مع مدرسيهم وبنسبة 2 % مع معلمي يوم الأحد والإجازات، وتكشف العديد من الأبحاث والدراسات عن أنّ نسبة كبيرة من الجناح والمجرمين يأتون من أسر مفككة سواء بالطلاق أو

تزوج الأب بغير الأم بعد الطلاق أو الوفاة أو لسوء العلاقة بين الزوجين وكثرة صراعهما مما ينعكس على الطفل أو نتيجة لتربية قوامهما القسوة الشديدة أو التدليل المسرف ...الخ[8].

يتضح في هذا من خلال هذه النقاط أن السلوك الإجرامي قد يكون انعكاس لأسلوب أو اتجاهات اجتماعية تنشيئية تطبع بها الفرد منذ طفولته، كما يمكن أن يكون أيضا نتاج لعوامل اجتماعية مكتسبة من خلال الوراثة الاجتماعية التي ترسخ لدى الأبناء من خلال التكرار والاستمرار، اتجاهات وقيم قد تقود في النهاية إلى توليد سلوكات انحرافية كنتيجة لها، كما يمكن أن يكون الفعل الإجرامي سلوك ناتج عن اختلاط الفرد بنماذج منحرفة أصبحت تمثل لديه الجماعة المرجعية التي يعزز من خلالها انتماءه بشكل أو بآخر.

ج-الجريمة والتفكك الأسري: لا يختلف اثنان أن الأسرة هي الدعامة الأولى لتنشئة الأبناء، وبناء عليه فإذا حدث التفكك والتصدع داخل الأسرة يكون الطفل عرضة للانحراف واتخاذ الطريق غير السوي.

والواقع أن التعاريف قد تعددت حول التفكك الأسري، إلاّ أن معظمها يجمع على أن التفكك الأسري يحدث بانفصال الروابط إما بسبب الطلاق أو الهجر أو الوفاة، ويمكن تقسيم التفكك إلى الأقسام الآتية:

- **التفكك القانوني:** يحدث بانفصال الروابط عن طريق الطلاق أو الهجر.
- **التفكك الاجتماعي:** ويشتمل على معنى أوسع من الأول حيث يتم إلى جانب الانفصال أو الشقاق في العائلة والصراع حتى ولو لم يؤدي هذا الشقاق والصراع إلى انفصال الروابط العائلية.
- **التفكك الفيزيقي:** وهو التفكك المادي الاجتماعي، ويحدث في حالة وفاة أحد الوالدين أو كلاهما أو الطلاق أو الهجر[9]".
- **التفكك النفسي:** ويحدث في العائلة التي يسودها جو النزاعات المستمرة بين أفرادها وكذلك يشيع فيها عدم احترام حقوق الآخرين ويضيف آخرون الإدمان على المسكرات أو المخدرات أو لعب القمار..."[10].

وتأسيساً على هذا، فإنّ البيئة الأسرية المتفككة التي يميزها الصراع والشقاق تشكل ظروفا اجتماعية تساعد على الانحراف من جداء هذا التفكك، كما أنها تساهم الآن بشكل أو بآخر في اكتساب الاستعداد للانحراف نتيجة محاولة الاعتداء ببعض أفراد الأسرة المنحرفين (مدمنين، سكارى، مجرمين...الخ" أو نتيجة لضعف الرقابة والإشراف بسبب غياب أحد الوالدين أو كلاهما. فقد اكتشفت إحدى الدراسات التي قام بها "جلوك" أن المنحرفين ينحدرون في الغالب من أسر مفككة يغيب عنها

أحد الوالدين سواء نتيجة الوفاة أو الطلاق أو الهجرة، وأن هذه الأسرة غالباً ما يشيع داخلها انحراف من نوع ما كأن يكون الأب سكّيرا أو مدمنا على المخدرات ...الخ"[11].

وبناءً على كل ما سبق يتضح لنا فعلاً، أن الجريمة على غرار كونها سلوكا إجرامياً يعاقب عليه القانون، فهي ضمنيا سلوك انحرافي تهندسه كثير من الظروف والعوامل ذات البعد الاجتماعي وعليه فإنّ القراءة السوسيولوجية لظاهرة الجريمة لابدّ أن تأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل من أجل تأطيرها في إطارها الموضوعي دون تجريدها عن الطابع الواقعي الصحيح.

1 -**البعد السوسيوسيكولوجي**:نحاول من خلال هذا البعد البحث في ظاهرة الجريمة، من حيث أنها انعكاس لسلوكات لا سوية عند الفرد وبالتّالي محاولة قراءة هذه الظاهرة كمظهر لسوء التوافق النفسي والاجتماعي، ويعتبر السلوك المنحرف بهذا الشكل على حدّ تعبير العالم النفساني في الدكتور " ميرل بيرت" Mayril Burt " " افراط في التعبير عن قوة الغرائز وشدة انفعالها لدى بعض الأفراد كما يعرفه أيضا على أنه سلوك غير متوافق تؤدي إليه مقدمات تجعله متوقعا".[12]إذا ما عجز الفرد على التكيف مع نفسه من حيث محاولة تنظيم عملية إشباع حاجاته في إطار يتسم بالمشروعية وأيضا التكيف مع الآخرين والبيئة من حوله،وفشل في مواجهة مشكلاته اليومية وعثرات الحياة، فإنّنا نقول أن هذا الفرد يعاني من حالة سوء توافق وهنا يتضح مدة أخرى أن السلوك الإنحرافي هو سلوك يقوم على الصراع النفسي بين الفرد ونفسه من جهة وبين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها من جهة أخرى[13]".،والحقيقة أنّ سوء التوافق قد يرتبط بمجموعة مختلفة من العوامل، ولا شك أن جميع العوامل سواء كانت جسمية أو عقلية أو بيئية مرتبطة هي الأخرى أولا بالعامل النفسي الذي يدفع إلى سلوك معين.

وبناءً عليه، هناك عدة تصنيفات لسوء التوافق، ويذكر أن سوء التوافق الأسري هو من العوامل الأساسية التي ترسم التاريخ الاجتماعي والنفسي للحدث المنحرف كبداية تنتهي به إلى فرد مجرم. فقد أشار « gyril burt » إلى "وجود علاقة بين الطفل وبين أبويه لها أهميتها في ظهور بعض هذه الاضطرابات الانفعالية ،وقد اكتشف أن نسبة (85%) من الأحداث الجانحين الذين درسهم كانوا يعانون من مشكلات انفعالية أو عاطفية"[14]. هذا وتتمثل هذه العوامل النفسية في عدة أسباب نذكر منها، ضعف الأنا الأعلى حيث يتركز السبب حول نمو الأنا؛ والأنا الأعلى إذ لم يجد الفرد قوة المراقبة الداخلية أو الخارجية فإنّه ينقاد إلى ارتكاب السلوك المنحرف، كما أن عدم الاستقرار الانفعالي قد يكون عاملا مسئولا عن السلوك الإنحرافي بالإضافة إلى سمات الشخصية التي لها دور أساسي في تكوين السلوك المنحرف[15].

إذن وبناءً على كل هذا، فإنّ كل هذه العوامل السيكولوجية من شأنها أن تشكل أرضية مشبعة بالمشكلات النفسية التي تعبر كلها عن حالة سوء التوافق النفسي للفرد سواء ارتبط الأمر بأسباب تتعلق بسمات الشخصية نفسها، أم ارتبط بخصائص بيئية بحتة، حيث يكون التعرض المستمر للإحباط واليأس والمواجهة المستمرة لعدم اهتمام الآخر، ممّا يولد الشعور بالنقمة والسخط على المحيط. وكل هذا من شأنه أن يولد اتجاهات سلبية على مستوى الفرد لا تقابل في غياب المرشد والموجه إلا باستجابات سلبية أيضا.

2-**البعد السوسيو أخلاقي**:الجريمة بغض النظر عن كونها سلوكا إجراميا وظاهرة اجتماعية، هي أيضا فعل لا أخلاقي قد يسلكه الفرد نتيجة ضعف الارتباط بالقيم الاجتماعية من جهة، أو نتيجة ضعف الوازع الديني الذي يعزز كثير من قيم المجتمع، حيث يعاني كثير من المنحرفين والمجرمين ضعفا في الوازع الديني المتمثل في قصور تصوراتهم عن الدين ودوره في الحياة اليومية، فعامل التدين"هو من العوامل الموجهة لسلوكات الأفراد، فهو يقوم بتثبيت عقائدهم، ودعوتهم إلى الالتزام بالمبادئ والقيم الروحية والأخلاقية التي من المهم أن تظهر في علاقاتهم وحياتهم الخاصة والعامّة، ومن أسباب هذه المشكلة "انخفاض نسبة الوازع الديني والتربية الروحية في المنزل الذي يعتبر المؤسسة الأولى، وقد نبه إلى ذلك رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلّم في قوله:" كلّ مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" -رواه مسلم-، فالطفل أو الشاب الذي يرى تقصير أبويه في إقامة الشعائر الدينية، غالبا ما ينشأ هاجرا لهذه الشعائر... وبالإضافة إلى هذا فإن التقصير الملموس في الجانب الروحي وفي الجو الاجتماعي والإعلامي والثقافي العام له أثر كبير في قلة توجيه الشباب التوجيه الروحي، إما بالأسلوب المباشر أو غير المباشر".[16] وتتجسد هذه المشكلة بوضوح في مجتمعات أصبحت "المادة" هي المقياس والمعيار الأساسي في الحياة سواء على مستوى السلوكات أو المعاملات التي أصبحت في كثير من الأحيان مبنية على تبادل المصالح والاستنفاع، الشيء الذي يسمح بتحويل العلاقات الإنسانية من طابعها العاطفي الإنساني المترابط الذي يحثنا عليه ديننا وقيمنا، ولذلك فإنّ غياب الوازع الديني والعامل الأخلاقي عند الفرد يكون فرصة لنمو هذا الاتجاه العلائقي السلبي ابتداءً من محيط الأسرة امتداد إلى خارجها.

3-**البعد السوسيو-اقتصادي**:يشمل هذا البعد محاولة قراءة ظاهرة الجريمة من مدخل اقتصادي، وفي هذا الصدد يحاول بعض الباحثين المشتغلين بدراسة الجريمة الربط بين الانحراف وبين العوامل الاقتصادية كالفقر والجوع وانخفاض الدخل...الخ.

"وعلى الرغم من أهمية البعد الاقتصادي عند تفسير السلوك الإجرامي أو الإنحرافي فإنّه لا يكفي على الإطلاق كعامل وحيد للتفسير.

فإذا كان الكثير من المجرمين يرتكبون جرائمهم تحت وقع عوامل اقتصادية في مقدمتها الفقر والحرمان، فإن هناك ملايين الفقراء والمحرومين الأسوياء الذين يستنكرون السلوك الإجرامي تماما. وإذا كان الفقر هو العامل الأساسي للجريمة، فكيف نفسر ارتفاع معدل الجرائم وتزايد خطورتها في البلاد الغنية في العالم الغربي كالولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية لدرجة ظهور تنظيمات وجماعات منظمة للإجرام في شكل عصابات منظمة وذلك بالمقارنة مع البلاد المتخلفة والفقيرة؟

كيف نفسر تزايد حركة الإجرام في بعض الدول مع نموها الاقتصادي لدرجة ظهور أنواع جديدة من الجرائم؟

كيف نفسر جرائم الصفوة وأبناء الطبقات الغنية داخل المجتمع الغربي وهي أكثر خطورة من جرائم العامة ؟[17].

وتأسيسا على هذا، فإنّ الفقر هو أحد العوامل المتعددة التي يمكن بالإضافة إلى غيرها من العوامل أن يفسر لنا بعض أنواع الانحرافات والجرائم، ولذلك فإننا سنركز في هذا المضمون على النقطتين التاليتين:

أ- الجريمة والفقر:

- **الفقر والحراك الاجتماعي والجريمة:** لا جدال أن للفقر باعتباره الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة على إشباع حاجاتها الأساسية المتغيرة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، نتائج خطيرة على الصحة ونوع الثقافة السائدة في حياة الفرد ومدى ما يتوفر لديه من فرص التعليم، والفقر قبل أي شيء آخر هو الذي يحرم الأسرة من المشاركة الاجتماعية وبصفة خاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[18]."

وبناءً عليه يمكننا الربط بين الفقر والسلوك الإنحرافي من حيث ضعف وقلة فرص المشاركة الاجتماعية للفرد الفقير في المجتمع والتي تفرض عليه حركية اجتماعية ضعيفة جدا.وبناء عليه فإن مثل هذه الإقصاءات التي يشعر بها الفقير و يعيش نتائجها يوميا قد تولد لديه كثير من الاتجاهات السلبية ، كما قد تدفعه إلى محاولة إيجاد منافذ جديدة لتحقيق حركية اجتماعية تسمح بنقله إلى موقع اقتصادي واجتماعي آخر بغض النظر عن وسائله في ذلك"إنّ مسيرة حياة أبناء الفقراء تتميز بحركية اجتماعية ضعيفة جدا خاصة في بعض البلدان التي يكون فيها توزيع الدخل غير عادل كثيرا، "فأبناء الأسر المعوزة -فقر مطلق- لديهم فرص قليلة لمغادرة هذه الحالة مقارنة بهؤلاء الأبناء الذين نشئوا في أسر فقيرة

ولكن ليست معوزة والذين لديهم بعض الفرص لتحسين وضعيتهم، فالبعض منهم يسمح له بتجاوز حد خط الفقر دون أن يبتعد كثيرا في ذلك، أمّا في بلدان العالم الثالث بصفة خاصة، فإنّ الحركية الاجتماعية تكون متحددة إمّا بالسياسة التي تسمح بفضل الفساد الذي يتبعها أحياناً، بالثراء الشخصي، أو في كثير من الأحيان بالإجرام، السرقة، المتاجرة بالمخدرات...الخ. وبطبيعة الحال إذا أخذت المقاييس الراديكالية وفقاً لإعادة توزيع المداخيل عوض البرامج التربوية والصحية، فإن الحركية الاجتماعية يمكن أن ترتفع، ومسيرات الحياة تصبح تتعلق بصورة أكبر بالقرارات الفردية عوض المعطيات المفروضة من خلال حالة الفقر في هذه البلدان.فعندما يرتفع الفقر في سعته وعمقه ولا عدالته تكون الحتمية الاجتماعية تقريبا مطلقة."[19] فالطفل يكون مجبر على العمل ليساعد الأسرة على العيش، وهذا العمل سيكون حتما مرهون بتخليه عن المدرسة من مدخل الأولويات.

وهنا تظهر عالمية الفقر بمستوى عالمية هذه الظاهرة –عمل الأطفال -التي لا يمكن أن تختلف أسبابها ومظاهرها في كثير من الأقطار، وتظهر بالموازاة مع ذلك ضرورة إيجاد مخارج اقتصادية عملية لظاهرة الفقر، لأنّ آثارها لا تتوقف عند حدود الجوع والمرض، وإنّما تتعدى ذلك إلى جدل فلسفي قائم هو"أكون أو لا أكون"، وهنا تقع فعلاً المشكلة في طبيعة هذه الكينونة في ضوء إقصاءات العوز اللامتناهية. فالفقر هو إذن صورة للراهن والمستقبل الاجتماعي بغض النظر عن أدبياته وفلسفاته الاقتصادية البحتة.ولعلّ هذا الإقصاء يكون في هذا الموقف المدخل إلى عالم الانحراف.

• **الجريمة وعمل الأطفال**:لا جدال أن عمل الأطفال هو من أقسى وجوه الفقر بروزا،فبصفة عامة، فإنّ عمل الأطفال هو حاضر بصفة أكثر عند البلدان النامية، وبصفة خاصة عند الطبقات الفقيرة في المجتمع. والأمثلة كثيرة وثرية جدا حول أطفال ذكور وإناث دخلوا ميدان العمل، فكم من الأطفال العمال الذين نلقاهم في حياتنا اليومية، أحدهم يسرع بمنديله لينظف زجاج سيارتك، والآخر يتخذ من طاولة "علب التّدخين" محلاً لتجارته، وفريق آخر ما بين الذكور والإناث من يقف على حافة الطرق الرئيسية ليبيعك تارة خبزا وتارة أخرى جروا صغيراً ...بأجساد ضعيفة نحيلة، وهذا ما تراه أعيننا ولعلّ ما خفي هو أعظم! فالحديث عن عمل الأطفال أصبح يتجاوز الجدل القائم حول حقوق الإنسان إلى حقائق واقعية تنطق عن ممارسات فعلية لا يمكننا تجاهلها لأنها ستأتينا لنلاحظها حتى وإن لم نقرر نحن أنفسنا ذلك! وتختلف الصور التي يظهر عليها عمل الأطفال، فمنهم من يعمل داخل البيت مع الأسرة، أوفي مؤسسات صغيرة عموما أو أخيرا في الشارع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النتائج الخطيرة حول الصحة ومستقبل الأطفال الفقراء هي مسجلة أكثر عندما يعمل الأطفال في الشّارع."إنّ أطفال الشوارع هم في كثير من الأحيان قد تخلت عليهم أسرهم كما أن ظروف حياتهم أكثر قساوة

...وبعيدا عن الدفء الوالدي فإنّ هؤلاء الأطفال يتعرضون في كثير من الأحيان إلى أحداث تخرب شخصيتهم بسبب تسلط الكبار، ولعلّ وضعهم يسجل في إطار العبودية أكثر عوض العمل الأجير، فالعائد الذي يتحصل عليه غير كافي للعيش ويأخذ غالبا شكل أجر تقريبي: المبيت أحيانا، التغذية غالبا، وهدايا...ويعلق "بوني" عن هذا الموضوع:"الطفل يكون أعزل أمام هذا النوع من الأعداء، فهو لا يشعر بهذا العمل الذي يلغم عاداته، يغير حركاته وطريقة تفكيره. وكلّما تقدم في العمل، كلّما قلت إمكاناته الفيزيائية والنفسية...قوة تحمله تقل في غضون الشهور، ليصل الأمر إلى المساس بحيويته، هذه الطاقة العميقة التي تدفع بكل طفل إلى الأمام اتجاه وضد كل شيء."[20]، كما إنّ وضعية أطفال الشوارع هي تعد من أعقد مظاهر الفقر جميعها، فالطفل يغادر تماما المدرسة في سن مبكرة ، حيث يجد نفسه يوميا مضطرا لتدبر قوت يومه من أجل العيش، وهو بهذا الوضع سيدخل في حلقة العمل أين تفرض عليه منافسة الكبار بقوة، ليجد نفسه مرة أخرى مضطرا للاندماج في لعبة العمل داخل محيط الشارع مع كل ما تحمله من مخاطر، ومن أجل أن يعيش دائما يجد نفسه يبحث عن إقّامة توازنات تسمح له بتخفيف الضغط عليه من خلال اللّجوء إلى المخدرات، وإن اقتضى الأمر أيضا الدخول عالم العنف والإجرام.

وعُموماً،تؤثر عوامل البيئة والوسط الاجتماعي الذي يتحرك فيه الفرد في تشكيل اتجاهاته عن طريق نوع التربية والضغوط والمطالب التي تسود في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. وربطا مع هذا الموضوع، "يحدث أن يعمل المجتمع على تطبيق "الأبرتيد الاجتماعي" ويرفض الفقير، فالتطور المعتبر للفقر في الدول المتخلفة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، هو غالبا مرتبط بارتفاع الفقر...إن نمو الفقر يمكن أن يولد انفجارات لعنف جماعي: لا أمن متناهي في الشارع، تطور للإجرام مرتبط باستهلاك مختلف أنواع المخدرات، وهناك علاقات حقيقية ما بين ارتفاع العنف وارتفاع نسبة الفقر."[21] والواقع أنه تتداخل العوامل النفسية والاجتماعية في توليد السلوكات اللااجتماعية باعتبار أنّ الفقر بالإضافة إلى أبعاده الاقتصادية، هو كذلك جملة من الضغوطات النفسية، ومظهر من مظاهر الإقصاء الاجتماعي بمختلف صوره التي يكون لها أثرا خطيرا في حياة الفقير نفسه وحياة الجماعة على السّواء، لأنّ هذه الحالة قد تكون تربة صالحة للتطور باتجاه مزيد من التطرف والانحراف والعدوانية.ولذلك لابد من حل الأزمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من أجل تقليص فرص واحتمالات الخصوبة في مجال العنف والاجرام،فالحاجة تولد الاختراع، ولكنها تولد أيضا الانفجار عندما توصد الأبواب أمام تلبيتها.

ب- جرائم الصفوة:كنا قد أشرنا سابقاً أن الفقر لا يمكن أن يكون عاملا نسبيا مطلقا للسلوك الإجرامي، فالفقر يمكن أن يدفع إلى الإجرام عند بعض النّاس، كما يمكن أن يكون هو الدافع إلى

العمل من أجل تحسين المستوى المعيشي بأسلوب مشروع عند البعض الآخر، وإلاّ فكيف نفسر جرائم الصفوة وأبناء الطبقات الغنية؟!

"هناك طائفة من علماء الاجتماع تحاول الربط بين الانحراف كظاهرة اجتماعية وبين مفاهيم الصفوة والقوة والنفوذ داخل المجتمع، فقد كشفت مختلف الدراسات السوسيولوجية عن شيوع ظاهرة الصفوة داخل المجتمع، والصفوة هي الجماعة التي تتميز عن غيرها داخل المجتمع في أحد المجالات، فهناك الصفوة السياسية (رجال الحكم والتشريع) والصفوة الاقتصادية (رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى) والصفوة الدينية(كبار رجال الدين) والصفوة الفكرية (كبار الكتاب والعلماء)...الخ، أمّا القوة فهي القدرة على التأثير على سلوك الآخرين من خلال مجموعة من الأساليب في مقدمتها الأساليب المادية، فهناك القوة السياسية والقوة الاقتصادية والقوة الفكرية...الخ، ولا شكّ أن هناك ارتباط كبير بين الصفوة والقوة، وقد كشفت العديد من الدراسات وفي مقدمتها دراسة "رايت ميلز" بعنوان "صفوة القوة" عن تداخل الصفوات السياسية والاقتصادية والعسكرية داخل المجتمع الأمريكي، وهناك ارتباط كبير بين مفهوم الطبقة والانقسام الطبقي داخل المجتمعات خاصة المجتمعات الغربية، حيث يتضح الانقسام الطبقي أوانقسام الناس من حيث القوة- خاصة القوة الاقتصادية والسياسية- بشكل واضح،وقد ظهر اتجاه قوي في دراسات الإجرام، ويرجع إلى دراسة قام بها أحد الباحثين الهولنديين وهو"وليم بونجر" والذي أخرج دراسة شهيرة تحاول الربط بين الجريمة وبين الظروف الاجتماعية والطبقية الاقتصادية داخل المجتمع بعنوان" الإجرام والظروف الاقتصادية"، ويربط أنصار هذا الاتجاه ربطا قويا بين شيوع الجريمة وبين ظواهر الانقسام والصراع الطبقي والاقتصادي والاستغلال الاجتماعي،ويرون أن الجريمة تزداد خطورة وشدة في ظل النظام الرأسمالي الغربي الذي يهيئ فرص الحقد والصّراع وبالتّالي الانحراف"[22].

وبناءً عليه، فإنّ جرائم الصفوة هي مرتبطة في الواقع بموضوع القوة الذي يجعل هذه الفئات تمتلك السلطة والنّفوذ الذي يخول لها مساحات وفرص مخبأة أحيانا ومحمية أحيانا أخرى لممارساتها الإجرامية.

4- **البعد السوسيوتكنولوجي**:نحاول عبر هذا البعد إيجاد العلاقة المتفاعلة ما بين الآلة الإعلامية والتقنيات الاتصالية من جهة والسلوك الإجرامي من جهة أخرى، من خلال قراءة آثار مضمون الرسائل الممررة عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة في هذا الزمن.حيث تقوم العولمة على محرك أساسي هو تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وهو ما أدى إلى ظهور مفاهيم وتسميات جديدة مثل مجتمع المعرفة وغير ذلك من المفاهيم التي تبين لنا أنّ البشرية دخلت مرحلة صارت فيها المعلومة والمعرفة عاملا حاسما في التطور والتواصل."إنّ المنجزات التكنولوجية، مثلما كان بعضها نعمة على الشعوب

الفقيرة، كان بعضها الآخر نقمة عليها، ذلك أنّ المشكلة لا تكمن في ماهية المنجز التقني، بمقدار ما تكمن فيما يتمخض عن استخدامه من نتائج، فالطاقة النووية التي يمكن تسخيرها لخير البشرية من خلال مشاريع توليد الطاقة والعمليات الاستشفائية يمكن توجيهها لدمار البشرية في غضون ليلة أيضا، والصواريخ التي تحمل أقمار اصطناعية هي ذاتها التي بوسع مستخدمها تزويدها بالرؤوس النووية، كما أنّ الأقمار الاصطناعية التي تجوب الفضاء الكوني، يمكن أن تبث ما ينفع الناس ويمكث في الأرض، عوض أن يقوم بعضها ببث سموم الجنس وشرور العنف والمخدرات أو يستعمل في التجسس على الشعوب المغلوبة على أمرها تمهيدا لضربها واحتوائها وترويضها لتصبح جزءاً من القطيع الماضي إلى حتفه وزواله..."[23].وحتى على مستوى الأسر، فالملاحظ أن الأهل أصبحوا في ضوء هذه المعطيات يعيشون تحت ضغط اجتماعي كبير، بحيث نجدهم يعانون من مشكل "اللاأمان" الذي يستشعرونه في كل مرة يغادر فيها الأبناء البيت، لماذا؟ لأنّ الأسرة على خلاف ما كانت عليه من قبل من أمن اجتماعي يحضى به الآباء في خلال ممارساتهم المختلفة في إطار عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء في غياب مؤسسات التأثير المعاصرة كالهوائيات المقعرة أو صالات الانترنيت المفتوحة عل مصراعيها ...أصبح الأهل يجدون أنفسهم اليوم في حالة لاأمان من تأثير هذه المؤثرات الخارجية وما تقدمه من إغراءات مختلفة تصيب الفكر والوجدان.

4 - 1 - **الجريمة والتلفزيون**:إنّ حدود التأثير أصبحت مفتوحة للغاية إلى درجة أن "البيت" كمجال سكني لم يعد قادر على التصدي لهذه المؤثرات لأنه أصبح هو نفسه وكر لها بفعل ما تتناقله وسائل الإعلام والاتصال ، فالبعد الفيزيقي إذن لم يعد يشكل حائلا دون التعرض إلى نماذج الحياة المعولمة. فالصورة أصبحت أهم شريك يومي للبشر، فقد ساهم التلفزيون باستدخال قيم وسلوكات استهلاكية غالبا مضرة أو مخالفة للنموذج العربي، وتحضرنا هنا أطروحة "هربر ماركيوز "عن "إنسان البعد الواحد" حيث يرى أن المجتمع الصناعي في ظل الرأسمالية المتقدمة قد خلق فيضا من الحاجات الكاذبة أو الأحلام الزّائفة ...وكلّ العلاقات تبدو زائفة ومستلبة ومفرغة من مضمونها الإنساني الحر ...وتسفر هذه الأشكال عن تحويل الإنسان إلى حيوان منتج مستهلك بالدرجة الأولى."[24] وتأسيساً على ذلك فإن التلفزيون بدوره يدعم هذا الاتجاه الاستهلاكي لدى البشر، حيث أن كثير من هذه الأشياء المستهلكة تخلف الحاجة المستمرة إلى أشياء متزايدة، الشيء الذي يجعل الفرد غير قادر على مقاومتها إلاّ بصعوبة، حيث يركز على تحقيقها لأنه من دونها يشعر بالإحباط. وفي ضوء هذه الحاجات المتزايدة المغرية المتنوعة، يحاول الأفراد المستحيل للحصول عليها حتى وإن اضطر الأمر أحياناً إلى ارتكاب المحظور، وهنا تظهر عالمية الفساد. **وفي هذا** "هناك العديد من الدراسات السوسيولوجية التي تحاول الربط بين الانحراف الإجرامي كظاهرة وبين بعض المتغيرات الأخرى مثل أفلام العنف والكاراتيه

وأفلام الجنس الفاضحة، وبينها برامج التلفزيون التي تتضمن برامج يمكن أن تأثر في النشئ وتدفعهم إلى ارتكاب الجريمة كعمل من أعمال الشجاعة والإقدام[25]".

وقد عزز هذا الاتجاه موجة أفلام العنف والجنس في العالم التي تنشر عبر التليفزيون الذي غزا كل الأسر،وقد كشفت العديد من الدراسات (مثل دراسة القيم الاجتماعية في أفلام السينما" عن تأثر الجناح بأفلام السينما سواء في تعلم أساليب السرقة والغش أو الرغبة في الحصول على المال بالأساليب السهلة دون بذل جهد أو في تضليل رجال الشّرطة أو في تعلم أساليب الدعارة والهرب مع العشاق بالنسبة للإناث ...الخ[26].

وعليه يمكن القول أنّ أثر وسائل الإعلام على ظاهرة الجريمة والانحراف يتعلق بإثارة دوافع إجرامية وانحرافية عند الأفراد،خاصة بالنسبة للأطفال عندما يتعلق الأمر بعملية التنشئة الاجتماعية التي تساهم فيها وسائل الإعلام، خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت تركز على صور العنف بالذات في الرسوم المتحركة الموجهة إلى هذه الفئة، هذه الأخيرة التي أصبحت مصدرا أساسيا لكل الاتّجاهات العدوانية لدى الأطفال مع كل ما تحمله من مفاهيم جديدة حول القوة والنّزعة الفردية، بل وتعدى الأمر إلى أن مضامين هذه الرسوم باتت تتعرض يوما بعد يوم إلى موضوع الجريمة وأركانها الفعلية،في الوقت الذي أصبح ملاحظ أن ميل الأطفال يتضاعف يوميا إلى مثل هذه الرسوم، وقد يعود ذلك إلى ارتباط هؤلاء بقيم القوة والسيطرة الواضحة فيها، بل أكثر من ذلك امتد الأمر إلى إسقاط واقعي لتلك السلوكات والمظاهر الكارتونية على السلوكات اليومية لأطفالنا، إلى درجة أن اللّعب العنفواني بات يمثل السمة المشتركة لأطفالنا، وهذا ما يعزز الاتجاهات السلبية عندهم ويساهم بالتّالي في اكتساب السلوكات العدوانية لديهم ويعزز اتجاهات العنف عندهم، وهذا يعني أن السلوك الإجرامي في ارتباطه مع الإعلام يمكن أن يكون عبارة عن جملة من الاستعدادات والميول والقيم التي تكونت من خلال الصورة والبرمجة الصوتية البصرية منذ أيام الطفولة.

"إنّنا سنظل نتفاجأ كل يوم بكم هائل من البرامج و الأفلام التي تقدم على أنها لكافة أفراد الأسرة،في حين أنها في الحقيقة ليست كذلك على الإطلاق،فهي غالبا ما تحتوي بشكل أو بآخر على جرعة لابأس بها من المشاهد العاطفية، إن لم نقل الإباحية، أو مشاهد العنف الدموية. بل إنّ برامج الأطفال بحد ذاتها باتت ملأى بهذا الغثاء الذي قلما ينتبه إليه أولياء الأمور. وهكذا بات الفن الذي كان ترجمانا لعالم "المعنى"مرآة لعالم "الصورة" على حد تعبير الدكتور:**غلام علي حداد عادل**، وتحولت السينما التي سميت في بداياتها بالفن السابع إلى مرآة للابتذال في أحط أنواعه، فيما قام المنتجون باستغلال الجنس الذي اكتشف بأنّه السلعة الأكثر رواجاً، لتقوم محطات التلفزة فيما بعد بمهمة نقل ما

كان حكرا على دور العرض إلى المنازل كل ليلة، و تصبح مراقبة الفرد لصلاحية ما يعرض عليه وعلى أفراد أسرته شبه مستحيلة."[27]، ويتضح من هذا أن التلفزيون بمضامينه المتنوعة والتي تتخذ من العنف والجنس موضوعا أساسيا لها، من شأنه أن يتدخل بقوة في رسم ملامح الشخصية واتجاهاتها، ولعلّ ذلك من أبرز أسباب تزايد معدلات الجريمة في العالم عامة وفي مجتمعاتنا العربية بصفة أخص.

4-2- الجريمة و الأنترنيت:لقد امتدت تأثيرات وسائل وتكنولوجيات الاتصال في أيامنا هده إلى ألعاب الفيديو ومواقع الانترنيت المتاحة للجميع، وقد أصبحت مواضيع ومناظر الجنس والعنف تقدمان بأبشع الصور، فباتت لا تمثل أبدا بالنسبة للأطفال أو المراهقين شيئا غريبا حيث تستقطب مقاهي الانترنيت أعدادا هائلة من المولوعين بالإنترنيت والتكنولوجيا الحديثة للإعلام الآلي، والأدهى والأمر أنّ الأطفال أصبحوا من أكثر الفئات ريادة لهذه المقاهي، خاصّة وأنّ تعاملهم مع الانترنيت وتقنيات الكمبيوتر أضحى الآن في غاية السهولة بعد الانتشار السريع لهذه المقاهي وانخفاض سعر تكلفتها نسبيا. ومع عدم إهمال الجوانب الإيجابية لهذا الأمر، لابد من الإشارة إلى أن ذلك قد يتحول إلى نقمة تهدد شخصيتهم وأخلاقهم إذا لم يحسنوا استعمالها، وتتعلق مخاطر الانترنيت في إمكانية اطلاع أطفالنا على المواقع الإباحية والمروجة للفساد سواء عن قصد، أو غير قصد، أو من خلال أيضا طبيعة ونوعية المحادثات التي تتم عن طريق الاتصال مع أشخاص آخرين عبر"الشات"، كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ الألعاب الالكترونية التي يدمن عليها الأطفال تشكل أيضا خطورة كبيرة على تحديد اتجاهاتهم، خاصة وأنّ الكثير منها يحمل صبغة عدوانية ومواقف عنيفة من شأنها أن تجعلهم أكثر عدوانية، وهذا ما يزيد من احتمال توجههم للسلوكات الانحرافية.

"لقد أصبحنا نسجل عشرات الجرائم عبر الكمبيوتر، وهي تتصل بالحق الخاص والأمن العام...فقد اكتشفت الجهات الأمنية في المجتمعات المستخدمة لشبكة الانترنت رسائل مشفرة، تتصل بتهريب المخدرات والحث على التخريب والعنف...كما أنّ عمليات التجسس تعتبر من أخطر السلبيات لهذه الشبكات العالمية."[28]، وعلاوة على المخاطر التي تزخر بها شبكة الانترنت في مجال الجريمة الجنائية والأخلاقية، فإنّنا لا يمكن أن نغفل بعض المخاطر الأخرى للتكنولوجيا، مثل عمليات التزييف والتزوير باستخدام الكمبيوتر، والارهاب وعلاقته بوسائل الاعلام، واستخدام الكمبيوتر في العلاج بالسحر...ومن بين الأشكال الجديدة للجريمة الالكترونية، تزييف التوقيع على الشيكات والمستندات والعقود"[29].

الخاتمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية متفشية في معظم دول العالم لأسباب تبدأ من الخلية الأولى في المجتمع وهي الأسرة وما تعانيه .. ومن الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهذه الاسرة، ويؤدي عدم تماسك الأرضية الأسرية إلى انحراف الحدث، وإذا ما ترافق ذلك مع عوامل اقتصادية (الفقر .. البطالة .. المرض ...) واجتماعية (الجهل .. الأمية .. البيئة المتردية .. رفاق السوء ...) يشكل لديه الأرضية الخصبة والمناخ المناسب لتحوله إلى مجرم.

ولذلك فإن الأسرة مطالبة بصد كل مظاهر الانحراف عند الفرد، وذلك من خلال الاتجاهات الإيجابية التي تغرسها لدى الأبناء، ولعل هذا الجهد يصبح مضاعف عندما يرتبط الأمر بموضوع التغير الاجتماعي، فقد أضحت المؤثرات في عصر العولمة غاية في الإثارة تستدعي تكثيف الجهود والأفكار والعقول من أجل صيانة أطفالنا وشبابنا من انعكاساتها السلبية. وبناءً عليه لا بد أن نتجه للاستثمار أكثر في مؤسسة الأسرة لأنها الأمل الأكبر الذي نعول عليه كونها البيئة الأولى للتنشئة الاجتماعية، وكونها أيضا المصداق الداخلي الوحيد الذي يستمد شرعيته من قوة وخصوصية العلاقات الاجتماعية التي تجمع الأفراد فيها، ولأنّ التعويل على الرأسمال الاجتماعي الذي تنفرد الأسرة في طبيعة انتاجه من شأنه أن يكسبنا فعلاً الرهان، ولذلك فإنّ لها تأثير يضاهي المؤسسات الأخرى مهما اختلفت مغرياتها.ولأنّ الطفل هو "مشروع مجتمع"، فإنّه لابد من الاستثمار فيه بقوة من خلال ترسيخ قيم الأمن والسلام ونبذ اتجاهات العنف والعدوان، حتى نحصد في الأخير مجتمعا سليما لا يمثل المجرم فيه سوى "حالة شاذة".

قائمة المراجع:

1- منصور رحماني،**علم الإجرام والسياسة الجنائية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص11.

2- بلعباس ابراهيم،**أركان الجريمة وطرق إثباتها في قانون العقوبات الجزائري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص7.

3- مأمون سلامة،**أصول علم الإجرام والعقاب**، دار الفقه العربي، القاهرة، 1978، ص60.

4- القهوجي علي عبد القادر، **علم الاجرام وعلم العقاب**، الدار الجامعية، 1995،ص14.

5- نبيل محمد توفيق السمالوطي،**الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، دار الشروق، جدة، 1983، ص56.

6- نبيل محمد توفيق السمالوطي، نفس المرجع، ص252.

7- نفس المرجع، ص252.

8- نفس المرجع، ص250.

9- محمود حسن وآخرون،**مقدمة الرعاية الاجتماعية**، مكتبة القاهرة الحديثة ،1968، ص202.

10- محمد طلعت عيسى، عبد العزيز فتح الباب، عدلي سليمان، **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، ص232.

11- نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص254.

12- منير العصرة،**انحراف الأحداث ومشكلة العوامل** ، المكتبة المصرية الحديثة ، مصر 1979، ص2.

13- سعد المغربي،**انحراف الصغار**، دار المعارف ، القاهرة، 1968، ص30.

14- محمد سلامة غباري،**مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط1، 1989، ص42.

15- شنتهاني كار، **الأطفال غير العاديين سيكولوجيتهم وتعليمهم**، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 2001، ص153.

16-علي هود باعبّاد، ص53.

17- نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص ص246-247.

18-آرثر جيمس وآخرون، تر إبراهيم حافظ وآخرون،**مشاكل الآباء والأبناء**،مكتبة النهضة، القاهرة، ط4،1965،ص98.

19-Blandine Destremau et Pierre salama **:mesure et demesure de la pauvrete**,ed puf,1ere ed, Paris.2002,pp122,123,

20-opcit,p126.

21- opcit, p127.

22- نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 260-261.

23- محمد مقداوي، **العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد**، دار الفارس النشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص81.

24- علاء طاهر، **مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر إلى هابرماس**، منشورات مركز الإنماء القومي،ص68.

25- نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص262.

26- نفسمرجع سابق، ص262.

27 - أحمد دعدوش، إشكاليات الثقافة في عصر العولمة.

28- شريف درويش اللبان: **تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية**،الدار اللبنانية،2000، ص ص 131-132.

29- نفس المرجع،ص133.